

مجلس الأمن يفرض عقوبات على إرتريا

- دبلوماسيون: قرار العقوبات سوف يجاز الأسبوع القادم
- ليبيا فقط من بين أعضاء المجلس هي التي تعترض

لويس شرابون

الأربعاء 16 / 12 / 2009م

ترجمة قسم الاعلام بحزب الشعب الارترى

قال أحد الدبلوماسيين: إن أعضاء مجلس الأمن الدولي اتفقوا على فرض حظر على الاسلحة على ارتريا هذا الشهر بسبب مساعدتها المتمردين الصوماليين، وكذلك حظر السفر وتجميد الاموال والممتلكات على مسؤولين عسكريين وحكوميين ارتريين.

وتتهم الولايات المتحدة واعضاء آخرون في مجلس الأمن ارتريا بتزويد المتمردين الاسلاميين بالمال والسلاح في قتالهم للاطاحة بالحكومة الانتقالية في الصومال التي تحظى باعتراف ومساندة الامم المتحدة.

وقال دبلوماسيو هذه الدول التي معظمها أعضاء في مجلس الامن: إن معظم اعضاء المجلس اتفقوا على مساندة مشروع قرار أعدته اوغندا لمعاقبة اريتريا وانهم يأملون الموافقة عليه الاسبوع القادم. وقالت وكالة رويترز للأنباء إنها حصلت على احدث نسخة من المشروع يوم الاربعاء.

هذا وفضلا عن فرض العقوبات على ارتريا يأمر القرار أسمره بقطع كل مساعدة للجماعات المسلحة واعضائها بما في ذلك حركة الشباب التي تقاتل للاطاحة بالرئيس الصومالي الشيخ شريف احمد.

وقال الدبلوماسي الذي رفض ذكر اسمه: إنهم لا يتوقعون الموافقة بالاجماع على مشروع القرار لأن ليبيا أوضحت انها ستصوت برفض القرار. لكنه قال: إنهم مستعدون لاجراء مزيد من التعديلات على نص المشروع لضمان موافقة ليبيا.

وأضاف الدبلوماسي قوله: إن روسيا والصين اللتين ترفضان بوجه عام فرض العقوبات وافقتا على المشروع بعد أن اتضح ان الاغلبية العظمى من اعضاء الاتحاد الافريقي يساندون قرار فرض العقوبات على ارتريا.

وقال أحد الدبلوماسيين "لدينا قرار متوازن وهو قرار صارم يفرض عقوبات على اريتريا والعناصر الرئيسية في اريتريا التي تساند المتمردين الصوماليين." واضاف قوله "اعتقد اننا سنحصل على موافقة 14 صوتاً".

الاعتراض الليبي:

يقول الدبلوماسيون: إن الدول الغربية في مجلس الامن كانت تتوقع أن تستمر المناقشات والمفاوضات حول هذا القرار حتى العام القادم، إلا أن الموقف غير المتوقع وغير المألوف لكل من روسيا والصين ساعدنا علي الوصول لاتفاق في وقتٍ وجيزٍ للغاية، بيد أننا في ذات الوقت استغربنا موقف ليبيا الراض للقرار علي الرغم من كونها ترأس الاتحاد الافريقي الذي ساند معظم أعضائه القرار.

إن القرار الذي اتخذ الآن لا يختلف كثيراً مع المشروع الحاوي لأفكاره الرئيسية والذي قدم الشهر الماضي للمصادقة عليه. نصّ القرار علي حظر دخول السلاح وكل ما له علاقة به الي ارتريا، أيضاً يعطي القرار الأمم المتحدة صلاحية تفنيش كل ما هو صادر من ارتريا أو وارد إليها من شحنات سائر البضائع، علي أن يكون لها الحق في مصادرة كل ما تراه داخلاً في نطاق قرار الحظر.

القرار بعد إجازته سوف يحدد للجنة حظر الصومال بمجلس الأمن الدولي الأشخاص والمؤسسات والأموال محل التجميد والمنع من السفر.

بعد دخول الجيش الاثيوبي في 2006م العاصمة الصومالية، هناك عدد من المتمردين الصوماليين الذين هربوا من الصومال الي ارتريا.

مجلس الأمن، الولايات المتحدة والاتحاد الافريقي ظلوا يحذرون ارتريا مراراً وتكراراً من مغبة تعكير صفو الأمن في الصومال، إلا أن ارتريا ظلت بدورها تنفي عن نفسها تهمة دعم تنظيم الشباب الصومالي المتمرّد وتصف العقوبات التي من المتوقع أن تفرض عليها بغير العادلة.

لجنة مجلس الأمن الدولي المكلفة بمتابعة حظر الأسلحة الذي فرض علي الصومال في 1992م، تنتهم ارتريا بمد المتمردين الصوماليين بالطائرات، السفن، الأسلحة والمؤن.

يعيش الصومال منذ عشرين عاماً حالة من الاضطراب والفوضى الشاملة، وكما يبدو في الأفق، فإن حظ المحاولة الأخيرة لإقامة حكومة مركزية مؤهلة في الصومال الذي يفقد هذا النوع من الحكم منذ الإطاحة بالدكتاتور/ سياد بري في 1991م، حظ هذه المحاولة في النجاح لن يختلف كثيراً عن حظوظ سابقتها الأربع عشر.